

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل : إذا ادعى زرعاً في يد رجل فأقر له به ثم صالحه منه على دراهم جاز .

فصل : إذا ادعى زرعاً في يد رجل فأقر له به ثم صالحه منه على دراهم جاز على الوجه الذي يجوز بيع الزرع وقد ذكرنا ذلك في البيع وإن كان الزرع في يد رجلين فأقر له أحدهما بنصفه ثم صالحه عليه قبل اشتداد حبه لم يجر لأنه إن صالحه عليه بشرط التبقية أو من غير شرط القطع لم يجر لأنه لا يجوز بيعه كذلك وإن شرط القطع لم يجر لأنه لا يمكنه قطعه إلا بقطع زرع الآخر ولو كان الزرع لواحد فأقر للمدعي بنصفه ثم صالحه عنه بنصف الأرض ليصير الزرع كله للمقر والأرض بينهما نصفين فإن شرط القطع جاز لأن الزرع كله للمقر فجاز شرط قطعه ويحتمل أن لا يجوز لأن في الزرع ما ليس بمبيع وهو النصف الذي لم يقر به وهو في النصف الباقي له فلا يصح اشتراطه قطعه كما لو شرط قطع زرع آخر في أرض أخرى وإن صالحه منه بجميع الأرض بشرط القطع ليسلم الأرض إليه فارغة صح لأن قطع جميع الزرع مستحق نصفه يحكم الصلح والباقي لتفريغ الأرض فأمكن القطع وإن كان إقراره بجميع الزرع فصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الأرض والزرع بينهما نصفين وشرط القطع في الجميع احتل الجواز لأنهما قد شرطاً قطع كل الزرع وتسليم الأرض فارغة واحتل المنع لأن باقي الزرع ليس بمبيع فلا يصح شرط قطعه في العتق